

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

مذكرة بشأن الأنشطة المتصلة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا

مقدمة من فييت نام

معلومات أساسية

1 - وقَّعت 10 دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك) في 15 كانون الأول/ديسمبر 1995 وهي: إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار (ويُشار إليها فيما بعد باسم "الدول الأطراف"). وتتسم المعاهدة، التي دخلت حيز التنفيذ في 27 آذار/مارس 1997 وسُجِّلت لدى الأمم المتحدة في 27 حزيران/يونيه 1997، بطابع دائم وستظل سارية المفعول إلى أجل غير محدّد. وترد تطلعات المعاهدة في ميثاق الرابطة الذي ينص على أن من أهداف الرابطة الحفاظ على جنوب شرق آسيا كم منطقة خالية من الأسلحة النووية وخالية من جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وهذا هو أحد العناصر المهمة التي يقوم عليها السلام والاستقرار والأمن في المنطقة.

2 - وأنشأت معاهدة بانكوك المنطقة الثالثة الخالية من الأسلحة النووية في العالم. وعملا بالمعاهدة، تلتزم الدول الأطراف بجملة أمور منها عدم تطوير أو تصنيع أسلحة نووية أو اقتنائها أو حيازتها أو السيطرة عليها بطرق أخرى؛ أو نشر الأسلحة النووية أو نقلها بأية وسيلة؛ أو اختبار الأسلحة النووية أو استخدامها. وتتعهد الدول الأطراف أيضا بعدم تصريف المواد أو النفايات المشعة في البحر أو في الجو أو على الأرض داخل المنطقة، وعدم السماح لدول أخرى بالقيام بهذه الأفعال. وبوجه عام، تعزز معاهدة بانكوك إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتُلزم الدول الأطراف بالدعم والتنفيذ الكاملين للركائز الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وطابعها التعاضدي، وهي عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.



3 - وثُوفي هذه المذكرة المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة بآخر المستجدات بشأن الأنشطة والتقدم المحرز والتطورات الأخرى المتصلة بتنفيذ معاهدة بانكوك منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام 2015.

تنفيذ معاهدة بانكوك

4 - من أجل كفالة التنفيذ الكامل لمعاهدة بانكوك وأحكامها، وافقت، في عام 2017، اللجنة المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا على تمديد خطة العمل الخمسية لتعزيز تنفيذ معاهدة بانكوك (2013-2017)، لمدة خمس سنوات أخرى حتى عام 2022. وتعكس خطة العمل الحالية (2018-2022) الالتزام الشديد للدول الأطراف بالسعي إلى تحقيق أهداف معاهدة بانكوك من خلال إجراءات ملموسة ومدرسة بشكل جيد. وتلتزم الرابطة أيضا، في إطار رؤيتها لعام 2025 وخطتها للجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2025، بجملة أمور منها الترويج لتعزيز دور المعاهدة والدول الأطراف فيها في المحافل والأطر المتعددة الأطراف ذات الصلة المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

5 - وقد أحرزت الدول الأطراف تقدما كبيرا في الانضمام إلى الاتفاقيات والاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة المتعلقة بتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على النحو التالي:

- انضمت ست دول أطراف إلى اتفاقية الأمان النووي، إذ انضمت إليها مؤخرا ميانمار وتايلند في عام 2016 وعام 2018، على التوالي؛
- انضمت ثماني دول أطراف إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، إذ انضمت إليها مؤخرا ميانمار وتايلند في عام 2016 وعام 2018، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، صدّق كل من هذين البلدين أيضا على تعديل الاتفاقية في نفس السنة التي وقّع فيها على الاتفاقية؛
- صدّقت جميع الدول الأطراف على معاهدة حظر الشامل للتجارب النووية، إذ صدّقت عليها مؤخرا ميانمار وتايلند في عام 2016 وعام 2018، على التوالي؛
- وقّعت تسع دول أطراف على معاهدة حظر الأسلحة النووية، إذ صدّقت عليها مؤخرا تايلند في عام 2017، وفيت نام في عام 2018، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام 2019، وماليزيا في عام 2020، وكمبوديا في عام 2021؛
- انضمت أربع دول أعضاء إلى الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، إذ انضمت إليها مؤخرا تايلند في عام 2018.

6 - وأحرز تقدم مطرد فيما يتعلق بعدد الدول الأطراف التي توقع أو تصدّق على البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد وقّعت تسع دول أطراف على البروتوكولات الإضافية، تلاها تصديق كل من كمبوديا، وإندونيسيا، والفلبين، وسنغافورة، وفيت نام، وتايلند. ولا تزال ماليزيا، وميانمار، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بصدد تنفيذ إجراءات داخلية للانتهاء من عملية التصديق. وفي هذا الصدد، تُشجّع الدول الأطراف المتبقية كذلك على التوقيع أو التصديق على البروتوكولات الإضافية في أقرب فرصة ممكنة.

7 - وواصلت الدول الأطراف الاضطلاع بجهود لتعزيز مكانة معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في المحافل المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية. ومن الأنشطة الرئيسية في هذا الصدد تقديم قرار الرابطة بشأن المعاهدة واعتماده بانتظام مرة كل سنتين في اللجنة الأولى للجمعية العامة. وهذا النشاط بدأت الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، في عام 2007، وظل من الأنشطة المنتظمة التي تُعقد كل سنتين، حيث اتخذت الجمعية في دورتها السبعين آخر قرار بشأن المعاهدة دون تصويت في 7 كانون الأول/ديسمبر 2015. وقد لجأت الرابطة إلى اتخاذ قرارات إجرائية بشأن المعاهدة في الدورات الثانية والسبعين والرابعة والسبعين والسادسة والسبعين للجمعية في الأعوام 2017 و 2019 و 2021، على التوالي. ويظل القرار عملية مهمة للدول الأطراف في المعاهدة، لأنه يؤكد أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في تعزيز أمن الدول في المنطقة ودورها في الإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين، وكذلك في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين بموجب معاهدة عدم الانتشار.

التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والشركاء الآخرين

8 - من أجل تعزيز قدرة الدول الأطراف في مجال تنفيذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وخطة عملها، قامت الدول الأطراف بتعزيز التعاون الوثيق مع الوكالة والشركاء الآخرين، بما في ذلك المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية وشركاء الرابطة في الحوار، من خلال مختلف الأنشطة لبناء القدرات، وتبادل المعلومات، فضلا عن تلقّي المساعدة التقنية من الشركاء في ميدان الأمان والأمن والضمانات في المجال النووي.

9 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، دعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مسؤولين من الدول الأعضاء في الرابطة وأمانة الرابطة للمشاركة في عدد من أنشطة الوكالة المصممة لمنطقة جنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبالمثل، حضر أيضا ممثلون من الوكالة أنشطة واجتماعات متنوعة عُقدت تحت مظلة الأطر التي تقودها الرابطة، مثل شبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة للرابطة، وشبكة القطاعات الفرعية للتعاون في مجال الطاقة النووية التابعة للرابطة، واجتماع المنتدى الإقليمي للرابطة المعقود بين الدورات بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، فضلا عن شبكة خبراء الدفاع الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي التابعين للرابطة.

10 - واعترافا بالدور المحوري للوكالة في تعزيز عدم الانتشار النووي وتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، اتفق وزراء خارجية الرابطة، في اجتماعهم المعقود في آب/أغسطس 2014، على استطلاع السبل الكفيلة بإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين الرابطة والوكالة من خلال ترتيبات عملية. ولما كانت شبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة للرابطة هي جهة التنسيق المعيّنة في الرابطة للتفاوض مع الوكالة، فقد وُقعت الترتيبات العملية بين الرابطة والوكالة بشأن التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية، والأمان والأمن والضمانات في المجال النووي في 16 أيلول/سبتمبر 2019 على هامش الدورة العادية السنوية الثالثة والستين للمؤتمر العام للوكالة في مقرها في فيينا. وإذ تشكل هذه الترتيبات العملية معلما مهما في العلاقات بين الرابطة والوكالة، فإنها تحدد إطارا شاملا للتعاون في المستقبل في ميادين الأمان والأمن والضمانات في المجال النووي فضلا عن العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية لفترة خمس سنوات.

11 - وتُواصل الرابطة أيضا العمل مع سائر المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم. ففي هذا الصدد، شاركت الرابطة، ممثلة في رئاستها وأمانتها، في حلقة دراسية بعنوان "آليات ترسيخ التعاون وتعزيز التشاور بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة حاليا"، شارك في تنظيمها مكتب شؤون نزع السلاح وكازاخستان، وعُقدت في آب/أغسطس 2019 في مدينة نور سلطان. وشهدت الحلقة الدراسية، التي حضرها ممثلون من خمس مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية، تبادل الآراء بشأن تنفيذ الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين ومناقشة أدوار المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار والاستقرار العالمي، فضلا عن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التنسيق فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية واستطلاع إمكانيات إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين هذه المناطق.

12 - وفي إطار اجتماع وزراء الطاقة في الرابطة، تعهدت الدول الأطراف بالاضطلاع بعدد من أنشطة بناء القدرات وتبادل المعلومات بشأن الطاقة النووية للأغراض المدنية مع شركاء الرابطة في الحوار، تشمل عقد حلقات دراسية/حلقات عمل/منتديات مشتركة بشأن إطار الأمن النووي، والإطار القانوني والتنظيمي، والتعاون الإقليمي في مجال الأمن النووي، والتأهب للطوارئ، والقبول العام، وحلقات دراسية شبكية بشأن الحقائق والممارسات المتعلقة بالطاقة النووية، ودراسة تتعلق بالإطار النووي والتنظيمي، وإعداد صحيفة وقائع الطاقة النووية التي تقدم لمحة عامة عن تطوير الطاقة النووية في المنطقة، وإجراء زيارات دراسية إلى المؤسسات النووية الدولية القائمة، وإجراء زيارة تقنية إلى محطات الطاقة التابعة للمجموعة العامة الصينية للطاقة النووية، وتصميم المرحلة الثانية من الدعم الإداري للبرنامج النووي والإشعاعي المشترك بين مركز الطاقة التابع للرابطة والحكومة الكندية، من بين أمور أخرى.

مشاورات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن البروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك

13 - منذ التوقيع على معاهدة بانكوك في عام 1995، تُواصل الدول الأطراف المشاورات مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لضمان اعتراف الأخيرة بمعاهدة بانكوك من خلال توقيعها على البروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك. وبعد توقف طويل، استؤنفت المشاورات المباشرة بين الدول الأطراف والدول الحائزة للأسلحة النووية في عام 2011. إلا أن فرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أفادت بأنها ستبدي تحفظات على البروتوكول عند التوقيع عليه. وحيث إن الدول الأطراف بحاجة إلى المزيد من الوقت للنظر في هذه المسألة، فلم تنضم أي من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكول الملحق بالمعاهدة حتى الآن.

14 - وفي نيسان/أبريل 2019، أبدت الدول الحائزة للأسلحة النووية استعدادها لاستئناف المشاورات مع الرابطة بشأن البروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك. وفي هذا الصدد، أكدت الدول الأعضاء مجددا التزامها بمواصلة الانخراط في حوار مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتكثيف الجهود الجارية التي تبذلها جميع الأطراف لحل جميع المسائل المتعلقة وفقا لأهداف ومبادئ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

التطورات الأخرى

15 - لا تزال شبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة للرابطة، التي أُنشئت في عام 2013، تشكل محفلاً للدول الأعضاء في الرابطة لإطلاع بعضها البعض على أفضل الممارسات ولتبادل الآراء والمعلومات، فضلاً عن مناقشة المسائل المتعلقة بالأمان والأمن والضمانات في المجال النووي. ويعكس إدراجها كهيئة في المرفق الأول بموجب ميثاق الرابطة في عام 2015 أهمية مجالات التعاون المذكورة للدول الأطراف. واعتمدت الشبكة، في اجتماعها السادس المعقود في حزيران/يونيه 2019، خطة عمل مدتها خمس سنوات (2019-2023) تبين بالتفصيل البرامج والأهداف الأساسية والمراحل الرئيسية والنواتج المقرر تنفيذها في إطار التعاون داخل الشبكة، وبين الشبكة وشركائها الخارجيين. وجرى الاتفاق، في الاجتماع الثامن المعقود في تموز/يوليه 2021، على اعتماد خطة العمل الخمسية للرابطة (2021-2025) التي تتضمن العديد من برامج العمل الرئيسية المحدثة.

16 - وكُلِّفت شبكة القطاعات الفرعية للتعاون في مجال الطاقة النووية التابعة للرابطة، التي أُنشئت في عام 2010، بتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمان النووي من خلال ما يلي: (أ) تقاسم وتبادل المعلومات؛ (ب) المساعدة التقنية؛ (ج) التدريب وإقامة شبكات التواصل. وفي إطار خطة عمل الرابطة للتعاون في مجال الطاقة للفترة 2016-2025، تغطي المرحلة الأولى (2016-2020)، التي تنتهي بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020، الاستراتيجيات التالية التي تقوم على النتائج والتي نُفذت في إطار مجال برنامج الطاقة النووية للأغراض المدنية: (أ) بناء قدرات المسؤولين عن وضع السياسات والموظفين التقنيين في مجال الطاقة النووية، بما في ذلك الأطر التنظيمية النووية والأمان النووي في المجال المدني بشأن الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب لها؛ (ب) تحسين فهم الجمهور فيما يتعلق بتوليد الطاقة النووية في منطقة جنوب شرق آسيا؛ (ج) تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة النووية. كما أشركت الشبكة شركاء الرابطة في الحوار والأطراف الخارجية الأخرى في مبادرات تعاونية تهدف إلى تعزيز قدرات المنطقة فيما يتعلق بالأمان والأمن النوويين في المجال المدني في سياق استخدام الطاقة النووية لتطوير قطاع الطاقة.

التقييم

17 - تضطلع الهيئات والآليات ذات الصلة التابعة للرابطة بدور مهم في كفالة أن تظل منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية وأن يتم التقيد بالمعايير العالية لتدابير الضمانات في ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأطراف في تطوير البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاج هذه الطاقة واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز ووفقاً لمعاهدة عدم الانتشار. وبالنظر إلى أن الأمان والأمن والضمانات في المجال النووي من المسائل الشاملة، فمن المهم وضع آليات للتنسيق وتبادل المعلومات.

18 - وفي إطار الترتيبات العملية المبرمة بين الرابطة والوكالة في عام 2019، ستتمكن الدول الأطراف من الاستفادة من الخبرة التي تتمتع بها الوكالة والمساعدة التقنية التي تقدمها في مجالات عدم الانتشار، والأمان والأمن والضمانات في المجال النووي، والتطوير السلمي للطاقة النووية، ولا سيما لصالح بناء القدرات الإقليمية.

- 19 - ويتولى الإشراف على تنفيذ خطة العمل كلّ من اللجنة المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، واللجنة التنفيذية التابعة لهذه اللجنة، والفريق العامل التابع للجنة التنفيذية. وستُواصل هذه الأجهزة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ المعاهدة وكذلك خطة عملها.
- 20 - وإذ تمضي الرابطة قدماً نحو تحقيق رؤية جماعة الرابطة لعام 2025، تظل الدول الأطراف في معاهدة بانكوك ملتزمة بالحفاظ على جنوب شرق آسيا كم منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من خلال الجهود التي تبذلها كمنظمة وكذلك بالتعاون مع الكيانات ذات الصلة، وستسهم بنشاط في الجهود العالمية المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، من أجل تعزيز المعايير والقواعد الدولية دعماً لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.